

واقع الأسواق المركزية في الضفة الغربية

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

1. مقدمة عامة

تنتشر الأسواق المركزية الخاصة بالمحاصيل الزراعية في جميع انحاء الضفة الغربية، فلا تكاد محافظة تخلو من الأسواق المركزية؛ يصل عدد الأسواق المركزية الى 11 سوقاً مركزياً منتشرة في جميع محافظات الضفة الغربية باستثناء محافظتي القدس وسلفيت. بالإضافة إلى وجود سوق مركزي حديث النشأة في محافظة طوباس جاهز لعملية البدء باستقبال التجار والمزارعين لتسويق المحاصيل الزراعية، ولكنه لا يزال ضمن إجراءات التشغيل، ليصبح عدد الاسواق المركزية بذلك 12 سوق مركزي. وتعتبر الأسواق المركزية أحد ركائز العملية التسويقية للمنتجات الزراعية من المزارع وصولاً إلى المستهلك النهائي بكافة أنواعها. فتوفر الأسواق المركزية أنواع مختلفة من الخضار والفواكه والمحاصيل الحقلية الطازجة بحسب احتياج كل محافظة. كما أن هناك العديد من المحال وتجار الجملة والوسطاء يعملون في هذه الأسواق تحت اشراف البلديات التابعة لها المدينة التي يوجد فيها السوق. وقد عانت الأسواق المركزية في السنوات الأخيرة من مشاكل كثيرة من أهمها سياسة الاحتلال الاسرائيلي في إضعاف المنافسة وتهميش المنتجات الزراعية الفلسطينية، أضف الى ذلك غياب التنظيم والرقابة من قبل الجهات المسؤولة عن هذه الاسواق.

2. الأهداف

لقد قام معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) بمسح ميداني للأسواق المركزية كجزء من أنشطة مشروع "تقييم الإنتاج والاستهلاك الغذائي من أجل استدامة الزراعة والأمن الغذائي في الضفة الغربية-فلسطين"؛ والذي ينفذه المعهد بالشراكة مع وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني والتمويل من قبل المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية (IDRC). تتضمن مسح الأسواق المركزية الذي قام به فريق عمل البحث من معهد اريج خلال شهري آب وأيلول لعام 2014 زيارات ميدانية للأسواق المركزية، وإجراء مقابلات مع العاملين والهيئات القائمة على هذه الأسواق بهدف التعرف على:

- البنية التحتية للسوق المركزي والية العمل المتبعة والهيئة المسؤولة التي يندرج تحتها السوق المركزي.
- طبيعة العاملين داخل السوق المركزي من نواحي العدد والتخصص.
- الالية المتبعة في حساب العمولة والنظام الداخلي التي يعتمد عليه السوق في محاسبة المنتجات التي تدخل السوق المركزي .
- الالية المتبعة في تصريف المنتجات التالفة داخل السوق المركزي.

- الزبائن الرئيسيين للسوق المركزي.
- حجم التداول التجاري داخل الاسواق المركزية؛ من ناحية مصدر الخضار والفواكه والاسعار والكميات التي ترد الى السوق بالإضافة الى عدد التجار المتواجدين في السوق المركزي.
- سلسلة التسويق للمنتجات الزراعية.

كما يهدف المسح إلى تحليل الوضع الراهن للأسواق المركزية للتنبؤ بالوضع المستقبلي، من خلال تحديد اهم نقاط القوة والضعف والمخاطر والفرص التي تواجه الأسواق المركزية (تحليل SWOT).

3. المنهجية المتبعة

من اجل التوصل الى الاهداف المذكورة سابقاً ، قام فريق البحث بالعمل على:

- البحث الميداني والمكتبي من أجل التعرف على المؤشرات الرئيسية وتحديد أهم النقاط المراد أخذها بعين الاعتبار في تصميم أدوات الدراسة.
- تطوير أدوات البحث الموجهة للأسواق المركزية، وأخرى لتجار الجملة والتجزئة العاملين داخل السوق المركزي (استمارة السوق المركزي).
- إجراء زيارات ميدانية للأسواق المركزية ورصد آلية العمل المتبعة على أرض الواقع من نواحي التداول التجاري وحركة البضائع وغيرها من المؤشرات.
- عمل مقابلات مع مدراء الأسواق المركزية والجباة والتجار العاملين داخل السوق المركزي. وقد تم عمل 3-5 مقابلات في كل سوق.

4. الملخص التنفيذي لدراسة مسح الأسواق المركزية

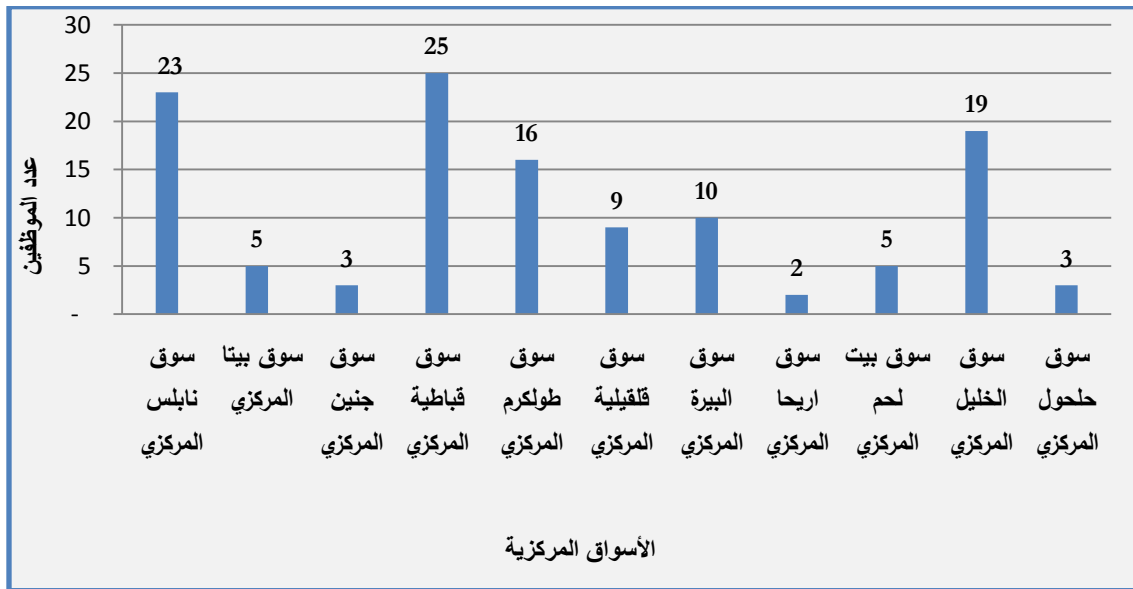
يعتبر السوق المركزي للخضار والفواكه من أهم الحلقات التسويقية التي يمر بها المنتج الزراعي الفلسطيني بكافة اشكاله ابتداءً من المزارع ووصولاً إلى المستهلك. وقد قام معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) بتنفيذ مسح للأسواق المركزية كجزء من أنشطة مشروع "تقييم الإنتاج والاستهلاك الغذائي من أجل استدامة الزراعة والأمن الغذائي في الضفة الغربية - فلسطين. ويمكن تلخيص نتائج المسح بما يلي:

خلفية عامة عن الأسواق المركزية في الضفة الغربية

- أنشأت الأسواق المركزية في فلسطين بهدف تأمين الخدمة المناسبة للمزارعين والتجار والوسطاء من خلال توفير مكان لتداول المنتجات الزراعية، إضافة إلى تأمين مصدر دخل ثابت للهيئات المحلية تستطيع من خلاله تقديم

الخدمات المطلوبة منها تنفيذ المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي. وقد بينت نتائج المسح الميداني أن معظم الأسواق المركزية في الضفة الغربية قد تم إنشاؤها في الفترة ما بين 1956 لغاية 1986 ما عدا سوقي بيتا وقباطية الذين تم إنشاؤهما بعد عام 2000 بسبب الإغلاقات والحوادث التي عانت منها محافظات الضفة الغربية خلال الانتفاضة الثانية.

بلغ مجموع العاملين في الأسواق المركزية في محافظات الضفة الغربية 119 عاملاً. ويتراوح معدل التوظيف لكل سوق تبعاً لطريق إدارته وحجم الحركة التجارية فيه، إلا أن أقل الأسواق من حيث معدل التوظيف كان سوق أريحا، وذلك بمعدل موظفين، فيما كان سوق قباطية أكثر الأسواق من حيث معدل التوظيف، حيث بلغ عدد موظفيه خمسة وعشرين موظفاً. (انظر الشكل 1)



الشكل (1): عدد الموظفين في الأسواق المركزي في محافظات الضفة الغربية

تفاوتت الأسواق المركزية من حيث المساحة المتوفرة؛ فبلغ معدل مساحة السوق المركزي حوالي 7,500 متر مربع، أقلها سوق قلقيلية المركزي بمساحة 400 متر مربع (مع العلم أنه تم إنشاء سوق جديد في قلقيلية بمساحة 2,960 متر مربع لكنه ما زال قيد إجراءات التشغيل)، وأكبرها سوق الخضار المركزي في مدينة الخليل بمتوسط مساحة بلغت 27,000 متر مربع. أما بخصوص المحلات التجارية، فقد بينت نتائج المسح أن عدد المحلات التجارية المتوفرة في الأسواق المركزية بلغت 416 محلاً تجارياً بمعدل 37 محل لكل سوق مركزي. أما فيما يخص المحلات التجارية العاملة منها فقد بلغ عددها 313 محلاً تجارياً، بينما 103 محل منها غير عامل بسبب قلة الطلب على المحال التجارية داخل بعض الأسواق التجارية وتراجع وضع الأسواق المركزية مقارنة بما كان عليه

سابقاً. كما بينت النتائج أن سوق جنين المركزي هو أكثر الأسواق التي يتواجد بها محلات غير عاملة، حيث بلغ عددها 66 محلاً. (انظر الجدول 1)

السوق المركزي	المساحة بالمتر مربع	عدد المحلات التجارية	
		المحلات العاملة	المحلات غير عاملة
سوق نابلس المركزي	9,000	67	25
سوق بيتا المركزي	9,000	24	0
سوق جنين المركزي	5,000	9	66
سوق قباطية المركزي	8,000	21	1
سوق طولكرم المركزي	6,000	18	0
سوق قلقيلية المركزي	400	40	0
سوق البيرة المركزي	2,500	22	0
سوق أريحا المركزي	1,000	10	11
سوق بيت لحم المركزي	8,000	14	0
سوق الخليل المركزي	27,000	62	0
سوق حلحول المركزي	7,000	26	0

جدول (1): مساحة وعدد المحلات التجارية العاملة وغير العاملة في الأسواق المركزية للخضار والفواكه

الشؤون الإدارية والتنظيمية

- بينت نتائج المسح أن كافة الأسواق المركزية تندرج تحت نطاق عمل الهيئات المحلية مما يتماشى مع نظام عمل أسواق الجملة للخضار والفواكه. وفيما تقوم بعض الهيئات المحلية بإدارة السوق بشكل مباشر كما هو الحال في كل من أسواق نابلس وقباطية والخليل وقلقيلية وبيت لحم والبيرة، إلا أن بعضها الآخر يقوم بتضمينها بشكل سنوي لشخص ما يقوم بإدارة وجباية الرسوم على الطرود المباعة والمعروضة داخل السوق المركزي كما هو الحال في أسواق طولكرم وبيتا وجنين وأريحا وحلحول.
- تتشابه الأسواق المركزية في طبيعة الخدمات المقدمة لها من قبل الهيئات المحلية. وتشمل هذه الخدمات كل من خدمات النظافة والحراسة والمراقبة والمتابعة في بعض الأحيان، كما تقدم بعض الأسواق خدمات إضافية مثل التلاجات لحفظ المنتجات المتكدسة.
- غالبية الأسواق المركزية لا تتوفر بها أنظمة تسجيل للكميات الواردة للسوق المركزي، ما عدا سوق نابلس المركزي وسوق الخضار المركزي في مدينة الخليل.
- يتفاوت مقدار الرسوم التي يتم جبايتها من سوق إلى آخر بحسب طبيعة عمل السوق المركزي ونظامه الإداري، إلا أن غالبية الأسواق لا تتجاوز السقف المسموح به والمحدد من قبل نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه والمقدر بـ 4% من الكميات المباعة. ويستثنى سوق أريحا المركزي من ذلك، بسبب وجود نظام خاص به يحدد

مقدار الرسوم بـ 6 أغوارات على كل طرد موزعة ما بين التاجر والمزارع. ومن خلال نتائج المسح فقد لوحظ أن مقدار الرسوم التي تؤخذ على الطرود تتراوح ما بين 2% إلى 4% من الكميات الواردة للسوق المركزي. أما في بعض الأسواق مثل سوق بيتا، فيتم جباية مبلغ مقطوع بمقدار 10 - 30 شيكل على كل سيارة تدخل السوق المركزي ويعتمد ذلك على حجمها. (انظر الجدول 2)

اسم السوق المركزي	مقدار الرسوم التي يتم جبايتها
سوق نابلس المركزي	3% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي
سوق بيتا المركزي	مبلغ مقطوع من 10 - 30 شيكل على كل سيارة
سوق جنين المركزي	4% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي
سوق قباطية المركزي	3% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي
سوق طولكرم المركزي	4% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي
سوق قلقيلية المركزي	3.6% على الطرود الواردة من داخل حدود المحافظة و 45 أغورة على الطرود من خارج حدود المحافظة
سوق البيرة المركزي	7% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي
سوق أريحا المركزي	6 أغوارات على كل طرد داخل السوق المركزي
سوق بيت لحم المركزي	2% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي
سوق الخليل المركزي	4% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي
سوق حلحول المركزي	4% على قيمة المنتجات الزراعية المباعة او المعروضة داخل السوق المركزي

جدول (2): مقدار الرسوم التي يتم جبايتها بحسب كل سوق مركزي

- بينت نتائج المسح الميداني للأسواق المركزية في محافظات الضفة الغربية أن كميات التالف تقدر بحوالي 1% من مجموع الكميات الواردة، وفي بعض الأحيان تصل نسبتها إلى 2% كما هو الحال في كل من سوق بيت لحم المركزي وسوق حلحول المركزي. كما تستخدم الهيئات المحلية طريقتين لتصريف المنتجات التالفة: الأولى تتضمن إتلافها باستخدام حاويات البلدية؛ ويتم ذلك لأكثر من 80% من المنتجات التالفة، والطريقة الثانية تشمل بيع التالف منها بأسعار رمزية لجهات مهتمة كما هو الحال في سوق قلقيلية والذي يقوم ببيع المنتجات التالفة لحديقة الحيوانات التابعة للبلدية.
- تعمل الأسواق المركزية في محافظات الضفة الغربية على مدار العام، ما عدا سوق أريحا المركزي وسوق حلحول المركزي الذين يعتمد عملهما بشكل كبير على الموسم الزراعي. كما تختلف أيام العمل الأسبوعي في الأسواق المركزية، حيث يعمل بعضها على مدار الساعة وبعضها تغلق أبوابها يوماً واحداً في الأسبوع مثل سوقي نابلس وبيت لحم المركزيين الذين يتوقفان عن العمل يوم الجمعة، فيما يتوقف سوقي أريحا وطولكرم المركزيين عن العمل يوم الخميس.

التداول التجاري

- تحصل الأسواق المركزية على المنتجات الزراعية من مزارعي محافظات الضفة الغربية ومن السوق الإسرائيلي. لكن بشكل عام، شكلت نسبة الخضار الموردة ومنتجة محليا حوالي 82%، في حين يورد الباقي من الجانب الإسرائيلي. كما تورد 71% من منتجات الفاكهة من الجانب الإسرائيلي فيما يورد الباقي (29%) من المنتج محليا. وعلى مستوى المحاصيل الحقلية، شكلت نسبة المنتج المحلي في الاسواق المركزية 49%، بينما يورد الجزء المتبقي من الجانب الإسرائيلي بنسبة 51%. (انظر الجدول 3)

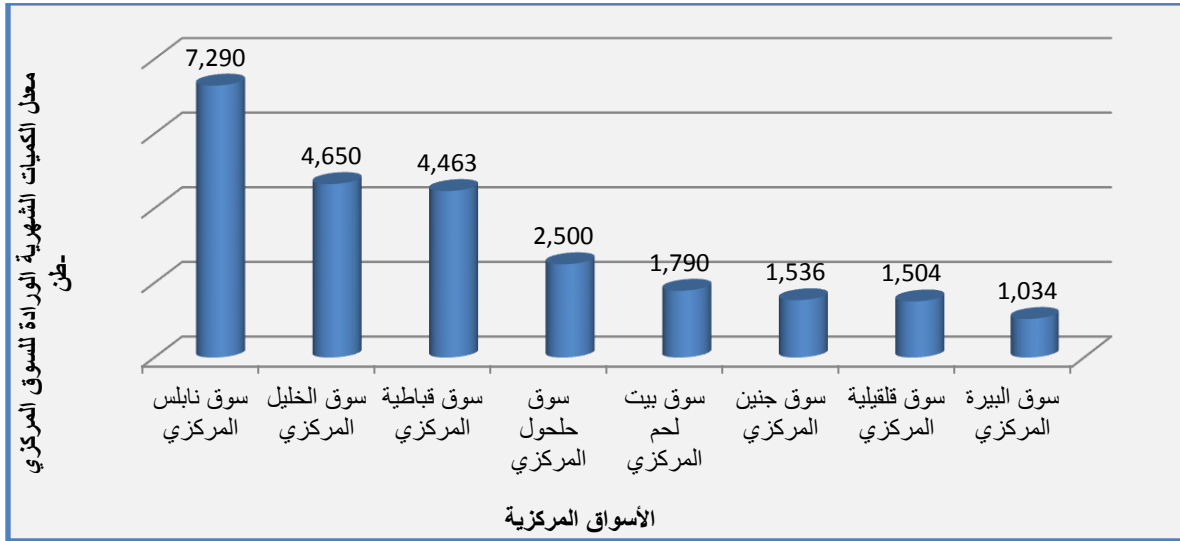
السوق المركزي	المحاصيل الزراعية	الجانب المحلي	الجانب الاسرائيلي
سوق نابلس المركزي	الخضروات	82%	18%
	الفاكهة	20%	80%
	المحاصيل الحقلية	3%	97%
سوق بيتا المركزي	الخضروات	1***	***
	الفاكهة	***	***
	المحاصيل الحقلية	***	***
سوق جنين المركزي	الخضروات	100%	0%
	الفاكهة	10%	90%
	المحاصيل الحقلية	36%	64%
سوق قباطية المركزي	الخضروات	100%	0%
	الفاكهة	10%	90%
	المحاصيل الحقلية	42%	58%
سوق طولكرم المركزي	الخضروات	100%	0%
	الفاكهة	10%	90%
	المحاصيل الحقلية	42%	58%
سوق قلقيلية المركزي	الخضروات	93%	7%
	الفاكهة	20%	80%
	المحاصيل الحقلية	65%	35%
سوق البيرة المركزي	الخضروات	70%	30%
	الفاكهة	15%	85%
	المحاصيل الحقلية	9%	91%
سوق اريحا المركزي	الخضروات	100%	0%
	الفاكهة	5%	95%
	المحاصيل الحقلية	25%	75%
سوق بيت لحم المركزي	الخضروات	90%	10%
	الفاكهة	20%	80%

***1 بيانات غير متوفرة

72%	28%	المحاصيل الحقلية	سوق الخليل المركزي
68%	32%	الخضروات	
83%	17%	الفاكهة	
72%	28%	المحاصيل الحقلية	سوق حلحول المركزي
30%	70%	الخضروات	
70%	30%	الفاكهة	
70%	30%	المحاصيل الحقلية	

الجدول (3): التوزيع النسبي لمصدر المنتجات الزراعية في الأسواق المركزي

- أما بخصوص معدل الكميات الواردة من المنتجات الزراعية المستهدفة، فيصل الى 2,964 طن شهرياً لكل سوق مركزي. وتفاوتت هذه الكمية من سوق إلى آخر بحسب حجم الإنتاج الزراعي داخل حدود كل محافظة وكمية الطلب على المنتج الزراعي من قبل سكانها². ويعتبر سوق نابلس المركزي أعلى الأسواق المركزية من حيث حجم التبادل التجاري، وقد بلغت كمية المنتجات الواردة إليه 7,290 طن، يليه سوق الخليل المركزي في المرتبة الثانية بمعدل 5,000 طن شهرياً. (انظر الشكل 2)



الشكل (2): معدل الكميات الواردة من المنتجات الزراعية حسب السوق المركزي بالطن

التحديات التي تواجه الاسواق المركزي والتوصيات

بينت نتائج المسح أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الأسواق المركزية في الضفة الغربية. ويمكن تلخيص هذه التحديات والتوصيات كما يلي:

² مع العلم أن بعض الأسواق رفضت التعاون مع طاقم البحث في الحصول على الكميات الواردة للسوق المركزي

الإطار القانوني للأسواق المركزية

تعمل الأسواق المركزية ضمن النظام الأردني لأسواق الجملة للخضار والفواكه والذي تم تعديله من قبل وزارة الحكم المحلي في عام 2012. ويحدد هذا النظام آلية عمل الأسواق المركزية ومقدار الرسوم التي يتم جبايتها على المنتجات المباعة داخل السوق المركزي. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هناك تفاوتاً في قيمة الرسوم التي يتم جبايتها من قبل الهيئات المحلية بمقدار أقل مما ينص عليه النظام، كما هي الحال في بلديات بيتا وقليلية وبيت لحم. لذا، لا بد من خلق كيان قانوني يشرف على عمل الأسواق المركزية، ويعمل على توحيد الرسوم التي يتم جبايتها على المنتجات المباعة في كافة الأسواق المركزية وعلى مستوى محافظات الضفة الغربية.

التنظيم الإداري والداخلي للأسواق المركزي

تعاني الأسواق المركزية في محافظات الضفة الغربية من ضعف في التنظيم الإداري في حال كانت البلدية تقوم بالأشراف وبشكل مباشر على السوق المركزي أو تضمينه لشخص ما. وفي حال كانت الهيئة المحلية هي المشرفة على السوق بشكل مباشر، فإن هناك نقصاً في الطواقم الإدارية العاملة في الأسواق المركزية من حيث العدد والتخصصات، حيث لوحظ إن هذه الطواقم عادة ما تكون غير متخصصة في مجالات التسويق أو المجالات الزراعية والصحية. أما في حالات التضمين، فقد لوحظ أن هناك غياباً تاماً للرقابة من قبل الهيئة المحلية على السوق المركزي كما هو الحال في سوق بيتا المركزي. لذلك لا بد من تفعيل دور الهيئة المحلية في الإشراف على الأسواق المحلية، وإلغاء فكرة تضمين السوق، وتوفير طواقم متخصصة تقوم بالإشراف على عمل السوق المركزي من جميع النواحي الإدارية والتنظيمية.

كما لوحظ أن هناك غياباً لأنظمة تسجيل الكميات الواردة للأسواق المركزية، وفي حال وجود هذه الأنظمة (كما هو الحال في أسواق نابلس والخليل) فإنها تعاني من نقص في تسجيل بعض التفاصيل الهامة مثل مصدر الكميات الواردة وأسعارها. لذلك لا بد من العمل الجاد مع الهيئات المحلية من أجل توفير أنظمة إلكترونية تعمل على تسجيل الكميات الواردة للأسواق المركزية وبيان مصادرها وأسعارها، من أجل استغلال هذه البيانات في تحسين أداء إدارة السوق وفي وضع الخطط الاستراتيجية للقطاع الزراعي والغذائي في الضفة الغربية.

كما تعاني بعض الأسواق المركزية من تواجد تجار الجملة وتجار التجزئة في نفس السوق، مع العلم أن هذا يتنافى مع نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه، والذي يحدد أن السوق المركزي وجد لبيع الجملة فقط. لهذا لا بد أن تقوم الهيئات المحلية بتوفير مكان لتجار التجزئة بعيداً عن تجار الجملة، من أجل تنظيم عمل السوق المركزي وإحكام السيطرة على المنتجات الواردة إليه.

البنية التحتية للأسواق المركزية

تعاني بعض الاسواق المركزية من نقص في المتطلبات الأساسية للبنية التحتية مثل الإنارة والشوارع المناسبة لدخول وخروج السيارات والاماكن المخصصة لمكاتب إدارة السوق والمرافق الصحية ومواقف السيارات والموازين الإلكترونية المستخدمة لمعرفة الكميات الواردة للسوق وغيرها. ومن أهم المتطلبات الأساسية التي يجدر توفيرها كجزء من البنية التحتية للأسواق المركزية مخازن تبريد (ثلاجات) لحفظ المنتجات المتكدسة. وقد بين مسح الأسواق المركزية أن معظم الأسواق المركزية لا تتوفر بها المتطلبات سابقة الذكر، وفي حال توفرها فأنها تكون مستهلكة أو غير مناسبة للاستخدام. لذلك لا بد أن تقوم الهيئات المحلية بالتواصل مع الجهات المانحة لتوفير البنية التحتية المناسبة لعمل السوق المركزي، كما يمكنها توفير جزء من عائدات السوق المركزي وتشجيع التجار على الإقبال للعمل داخل السوق المركزي.

المنتجات الاسرائيلية

يورد السوق الإسرائيلي بعض المنتجات الزراعية مثل الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية للأسواق المركزية في الضفة الغربية. وتشتد منافسة المنتج الإسرائيلي للمنتج الفلسطيني المحلي في الوقت الذي يكون هناك فائض في السوق الإسرائيلي لنفس أنواع المنتجات الفلسطينية المتوفرة في السوق الفلسطيني، فيتم توريد الفائض الى الأسواق الفلسطينية مما يؤثر بشكل مباشر على سعر المنتج الذي يقلل من عائدات السوق المركزي، ويؤدي إلى تكس المنتجات الفلسطينية ويسبب في بعض الأحيان تلفها لقلة الطلب عليها وعدم قدرتها على منافسة المنتج الإسرائيلي. وهذا يعكس بشكل سلبي على ربحية المزارع الفلسطيني. وتبين نتائج مسح الأسواق المركزية أن منافسة المنتج الإسرائيلي تتركز بشكل خاص في بعض المنتجات الزراعية مثل البندورة والكوسا والفلفل الحلو والعنب والحمضيات والبلح والبطاطا والبصل. لذلك لا بد من حماية المنتج الفلسطيني من خلال تفعيل دور وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني وغيرها من الجهات ذات العلاقة فيما يخص مراقبة كمية المنتجات التي تورد من الجانب الإسرائيلي، وعدم السماح بدخول المنتجات الإسرائيلية للسوق الفلسطيني إلا في حال كان هناك احتياج للسوق المحلي للمنتجات الموردة. كما أنه لا بد من تفعيل الدور الرقابي على جودة المنتجات الواردة من السوق الاسرائيلي، حيث بينت نتائج المسح مع بعض التجار والوسطاء في الأسواق المركزية أن غالبية المنتجات التي تورد من السوق الإسرائيلي تكون من النخب الثاني أو الثالث.

تعبئة وتغليف وتدريب المنتجات الزراعية

تفتقد كافة الأسواق المركزية التي تم زيارتها لبيوت التعبئة والتغليف، حيث يعتمد الوسيط أو التاجر على آلية التعبئة والتغليف البدائية التي يتبعها المزارع. إلا أن هناك بعض الحالات التي يقوم خلالها التاجر بعمل التعبئة والتغليف كما

هي الحال عند التصدير للأسواق الإسرائيلية أو الخارجية. لذلك لا بد من العمل على توفير بيوت تعبئة وتغليف داخل الأسواق المركزية لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية للأسواق الخارجية. وقد يعمل ذلك على زيادة كفاءة عمل الأسواق المركزية، وزيادة الميزة التنافسية للمنتج المحلي الفلسطيني، مما يعود بالربح على التجار والمزارعين.

سياسة التسويق المباشر المتبعة من قبل المزارعين

يتبع بعض المزارعين سياسة تسويق المنتجات الزراعية التي ينتجها مباشرة للمستهلك، وهذا بدوره يؤثر بشكل كبير على حركة التداول التجاري لبعض الأسواق المركزية. وفي بعض الأحيان، يؤدي ذلك إلى تعطيل الحركة التجارية داخل الأسواق المركزية كما هو الحال في سوق طولكرم المركزي الذي يورد إليه 20% فقط من الانتاج المحلي للمحافظة، وسوق الخليل الذي يورد إليه 8% فقط من إنتاج مزارعي المحافظة. لذلك لا بد من تفعيل دور وزارة الزراعة في خلق وزيادة الوعي لدى المزارعين حول ضرورة تسويق المنتج الزراعي للأسواق المحلية؛ مع خلق فرص تقليل حلقات التسويق مما يعود بالنفع على المزارع والمستهلك في آن واحد. ومن الجدير بالذكر أن غالبية المزارعين يقومون بتسويق منتجاتهم مباشرة لتجار التصدير إلى الأسواق الإسرائيلية أو الأسواق المجاورة مثل الأردن، مما يؤثر بشكل سلبي على توفر المنتج في السوق المركزي والمحلي.